

## قانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٨

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٣

بإنشاء الهيئة القومية للأنفاق

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

يُستبدل بنصي المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء

الهيئة القومية للأنفاق النصان الآتيان :

### المادة الثانية :

تتولى الهيئة القومية للأنفاق إنشاء وتصميم وتنفيذ مشروعات خطوط مترو الأنفاق ووسائل النقل السككى بالجر الكهربائى ، كما يجوز لها تصميم وتنفيذ المشروعات المماثلة خارج جمهورية مصر العربية بعد موافقة وزير النقل .

وللهيئة أن تمارس المهام التى من شأنها تحقيق ذلك ، وعلى الأخص الآتى :

١- إجراء الدراسات والبحوث الفنية والاقتصادية ، ودراسات الجدوى الخاصة بالمشروع والمشروعات المرتبطة به أو المنفذة له أو المتفرعة عنه أو المترتبة عليه ، سواء بنفسها ، أو بالاشتراك مع غيرها ، أو بمن تعهد إليه .

٢- التعاقد مع جهات الخبرة الأجنبية والمحلية للاستعانة بها فى تصميم أو تنفيذ المشروع .

٣- وضع أسس مواصفات المشروع ، والتصميمات الخاصة به ، وتجهيئته للتنفيذ .

٤- القيام بتنفيذ المشروع سواء بنفسها أو بالاشتراك مع غيرها أو بمن تعهد إليه

بذلك من الهيئات والشركات المتخصصة ، وتسليم كل مشروع بعد تمام تنفيذه إلى الجهة التى سيُعهد إليها بالتشغيل .

٥- إجراء الدراسات والبحوث والأعمال الاستشارية ودراسات الجدوى التى تنفق مع

مجال عملها ، وذلك لصالح الوزارات والجهات الحكومية أو الشركات والمؤسسات المحلية .

وفى جميع الأحوال ، يجوز للهيئة تنفيذ جميع الأعمال والمهام الواردة فى هذه

المادة مع جهات أجنبية بالداخل ، أو تنفيذها بالخارج ، بعد موافقة وزارة النقل .

### المادة الثالثة :

تتكون موارد الهيئة من :

- ١- المبالغ التي تخصصها لها الدولة في الموازنة العامة.
- ٢- عوائد استثمارات أصول مشروعات الهيئة .
- ٣- حصيلة نشاط الهيئة ، ومقابل الأعمال والخدمات والاستشارات وإجراء البحوث والدراسات التي تؤديها للغير في الداخل والخارج .
- ٤- حصيلة النسب التي تُحدد من صافي أرباح الشركات التي تؤسسها طبقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة الثانية مكرراً (١) .
- ٥- أموال المعونات والقروض التي تُعقد لصالح الهيئة .
- ٦- الهبات والإعانات والتبرعات والمنح التي يقبلها مجلس الإدارة بما يتفق مع أغراض الهيئة .

### ( المادة الثانية )

تُضاف إلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه مواد جديدة بأرقام

(الثانية مكرراً) ، (الثانية مكرراً "١") ، (التاسعة مكرراً) ، نصوصها الآتي :

### المادة الثانية مكرراً :

تمتلك الهيئة أصول الخطوط والوسائط التي تنشأ داخل جمهورية مصر العربية ، كما تتول إليها ملكية أصول الخطين الأول والثاني لمترو الأنفاق .

### المادة الثانية مكرراً (١) :

يجوز للهيئة في سبيل تحقيق أغراضها ، بعد موافقة وزير النقل ، إنشاء شركات مساهمة بالاشتراك مع شركاء آخرين لإدارة وتشغيل وصيانة مشروعات خطوط مترو الأنفاق ووسائط النقل السككي بالجر الكهربائي ، للقيام بالأعمال التي تدخل في نطاق أغراضها ، ويجوز تداول أسهم هذه الشركات .

كما يجوز منح التزامات المرافق العامة للمستثمرين المصريين وغيرهم ، سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين ، وذلك لإنشاء وإدارة واستغلال وصيانة أى من مشروعات خطوط مترو الأنفاق ووسائل النقل السككى بالجر الكهربائى ، وذلك دون التقيد بأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة ، والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار الثروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز ، وقانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ، وذلك طبقاً للقواعد والإجراءات الآتية :

- ١- أن يتم اختيار الملتزم فى إطار من المنافسة والعلانية .
  - ٢- ألا تزيد مدة الالتزام على خمسة عشر عاماً .
  - ٣- أن تحدد وسائل الإشراف والمتابعة الفنية المالية التى تكفل حسن سير المرفق بانتظام واطراد .
  - ٤- عدم جواز التنازل للغير عن الالتزام إلا بعد موافقة مجلس الوزراء .
  - ٥- المحافظة على كل مكونات المشروع من أسطول متحرك وخطوط وشبكات وغيرها محل الالتزام وجعلها صالحة للاستخدام طوال فترة الالتزام ، على أن تتول ملكيتها للهيئة فى نهاية مدة الالتزام بدون مقابل وبحالة جيدة صالحة للاستعمال .
- ويصدر بمنح الالتزام ، وتحديد شروطه وأحكامه أو تعديلها ، فى حدود القواعد والإجراءات السابقة قرار من رئيس مجلس الوزراء ، بعد موافقة مجلس الوزراء وبناءً على اقتراح وزير النقل .

### **المادة التاسعة مكرراً :**

يقترح مجلس إدارة الهيئة مقابل أداء الخدمات التى تقوم بها الهيئة ، ويصدر بتحديد هذا المقابل قرار من مجلس الوزراء ، بناءً على عرض وزير النقل .

**(المادة الثالثة)**

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،  
يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويُنفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية في ٣ رمضان سنة ١٤٣٩ هـ  
( الموافق ١٩ مايو سنة ٢٠١٨ م ) .

**عبد الفتاح السيسي**

١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠